



# التقرير السنوي 2011





صاحب الجلالة الهاشمية  
الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه





صاحب السمو الملكي  
الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد المعظم



# المُحتويات

رقم الصفحة	المحتوى
11	كلمة المدير العام
13	مجلس الإدارة
14	الهيكل التنظيمي
15	الرؤية والرسالة والقيم
17	المؤشرات الاقتصادية والديموغرافية
18	المؤشرات الاقتصادية
19	المؤشرات الديموغرافية
21	النشاط التأميني
22	المؤشرات التأمينية
37	المرأة في الضمان الاجتماعي
45	المؤشرات المالية
49	الإدارة والتطوير المؤسسي
50	الضمان الاجتماعي في سياق الاستراتيجيات الوطنية
50	الموارد البشرية
52	توسيعة الشمال
52	تطبيق تأمينات اجتماعية جديدة
53	التخطيط الاستراتيجي
54	المسؤولية المجتمعية
55	النافذة الهاتفية
55	النافذة الإعلامية للمؤسسة
55	الدراسة الأكتوارية السابعة
56	مذكرات التفاهم المحلية
56	استحداث فرع جبل الحسين
56	الخدمات الإلكترونية
56	جائزة درع الحكومة الإلكترونية
56	التقارير والدراسات
58	التعاون الدولي
59	مكتب ارتباط الدول العربية للجمعية الدولية للضمان الاجتماعي

رقم الصفحة	المحتوى
61	الملحق الإحصائي
93	عناوين الإدارة العامة وفرع ومكاتب المؤسسة
95	نموذج تغذية راجعة عن التقرير السنوي

## جدوال الملحق الإحصائي

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
1	مساهمة الضمان الاجتماعي في الاقتصاد الأردني	62
2	نسبة المؤمن عليهم الفعالين إلى إجمالي قوة العمل والمشغلين	62
3	أعداد المنشآت المشمولة الفعالة حسب المحافظة	62
4	أعداد المنشآت المشمولة الفعالة حسب النشاط الاقتصادي	63
5	أعداد المنشآت المشمولة الفعالة من توسيع الشمول حسب المحافظة	63
6	أعداد المنشآت المشمولة الفعالة من توسيع الشمول حسب النشاط الاقتصادي	64
7	إجمالي أعداد المؤمن عليهم الفعالين حسب الجنس والجنسية والمحافظة	64
8	إجمالي أعداد المؤمن عليهم الفعالين حسب الجنس والجنسية والقطاع	65
9	إجمالي أعداد المؤمن عليهم الفعالين حسب الجنس والجنسية وفئة الأجر الشهرية	65
10	إجمالي أعداد المؤمن عليهم الفعالين حسب الجنس والجنسية والفئة العمرية	66
11	متوسط أجور إجمالي المؤمن عليهم الفعالين حسب الجنس والجنسية والقطاع	66
12	متوسط أجور المؤمن عليهم الفعالين حسب نوع الشمول والجنس والجنسية	66
13	أعداد المؤمن عليهم إلزامياً الفعالين حسب الجنس والجنسية والمحافظة	67
14	أعداد المؤمن عليهم إلزامياً الفعالين حسب الجنس والجنسية والنشاط الاقتصادي	68
15	أعداد المؤمن عليهم إلزامياً الفعالين حسب الجنس والجنسية وفئة الأجر الشهرية	69
16	أعداد المنشآت الفعالة والمؤمن عليهم إلزامياً الفعالين حسب المحافظة وفئة حجم العمالة	70
17	أعداد المنشآت الفعالة والمؤمن عليهم إلزامياً الفعالين حسب القطاع وفئة حجم العمالة	71
18	أعداد المنشآت الفعالة والمؤمن عليهم إلزامياً الفعالين حسب النشاط الاقتصادي وفئة حجم العمالة	72
19	متوسط أجور المؤمن عليهم إلزامياً الفعالين حسب الجنس والجنسية والنشاط الاقتصادي	73

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
20	متوسط أجور المؤمن عليهم إلزامياً الفعالين حسب الجنس والجنسية والقطاع	73
21	أعداد المؤمن عليهم الفعالين من توسيعة الشمول حسب الجنس والجنسية والمحافظة	74
22	أعداد المؤمن عليهم الفعالين من توسيعة الشمول حسب الجنس والجنسية والنشاط الاقتصادي	75
23	أعداد المؤمن عليهم إلزامياً الفعالين حسب الجنس والجنسية والفئة العمرية	76
24	أعداد المؤمن عليهم إلزامياً الفعالين حسب الجنس والجنسية وفئة الأجر الشهرية	76
25	متوسط أجور المؤمن عليهم الفعالين من توسيعة الشمول حسب الجنس والجنسية والنشاط الاقتصادي	77
26	أعداد المؤمن عليهم الفعالين المنتسبين اختيارياً حسب الجنس والفئة العمرية	77
27	أعداد المؤمن عليهم الفعالين المنتسبين اختيارياً حسب الجنس وفئة الأجر الشهرية	78
28	متوسط أجور المؤمن عليهم الفعالين المنتسبين اختيارياً حسب الجنس والفئة العمرية	78
29	أعداد المؤمن عليهم الأردنيين المستحقين بطلبات للحصول على بدل التعطل عن العمل وعدد المستحقين حسب المحافظة	79
30	أعداد المؤمن عليهم الأردنيين المستحقين ببدل التعطل عن العمل حسب الجنس والمحافظة	79
31	أعداد المؤمن عليهم الأردنيين المستحقين ببدل التعطل عن العمل حسب الجنس والفئة العمرية	80
32	أعداد المؤمن عليهم الأردنيين المستحقين ببدل التعطل عن العمل حسب الجنس والنشاط الاقتصادي	80
33	أعداد المؤمن عليهم الأردنيين المستحقين ببدل التعطل عن العمل حسب الجنس ومدد التعطل	81
34	أعداد المتقاعدين الجدد حسب الجنس والجنسية ونوع الراتب التقاعدي	82
35	أعداد المتقاعدين الجدد حسب الجنس والقطاع ونوع الراتب التقاعدي	82
36	أعداد المتقاعدين الجدد حسب نوع الراتب التقاعدي وفئة الراتب التقاعدي الشهرية	83
37	متوسط الرواتب التقاعدية الشهرية للمتقاعدين الجدد حسب الجنس والقطاع ونوع الراتب التقاعدي	83
38	أعداد المتقاعدين تراكمياً حسب الجنس والجنسية ونوع الراتب التقاعدي	84
39	أعداد المتقاعدين تراكمياً حسب الجنس والقطاع ونوع الراتب التقاعدي	84
40	أعداد المتقاعدين تراكمياً حسب نوع الراتب التقاعدي وفئة الراتب التقاعدي الشهرية	85
41	متوسط الرواتب التقاعدية الشهرية للمتقاعدين تراكمياً حسب الجنس والقطاع ونوع الراتب التقاعدي	85
42	أعداد المستحقين الفعالين لرواتب التقاعد بسبب وفاة المؤمن عليه أو المتყاعد حسب الجنس والجنسية ونوع الراتب التقاعدي	86
43	أعداد مستحقي تعويض الدفعة الواحدة حسب الجنس والجنسية وسبب التعويض	86
44	إجمالي قيم تعويض الدفعة الواحدة حسب الجنس والجنسية وسبب التعويض	87
45	أعداد إصابات العمل حسب الجنس والجنسية ونتيجة الإصابة	87

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
46	أعداد حوادث العمل حسب الجنس والجنسية والنشاط الاقتصادي	88
47	أعداد حوادث العمل حسب الجنس والجنسية ونوع الحادث	89
48	أعداد حوادث العمل حسب الجنس والجنسية وسبب الحادث	90
49	الإيرادات والنفقات وفائض المساهمات التأمينية	91
50	إيرادات ونفقات صندوق تأمين التعطل عن العمل	91
51	نسبة النفقات التأمينية وإجمالي النفقات إلى الإيرادات التأمينية	92
52	توزيع الموجودات الاستثمارية للمؤسسة حسب نوع الاستثمار	92



## كلمة المدير العام

يسريني أن أقدم لكم التقرير السنوي للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لعام 2011، الذي يعكس مسيرة المؤسسة وإنجازاتها والجهود المؤسسية الهدافة إلى المحافظة على ديمومة النظام التأميني واستمراريته وتوسيع مصادره، بالإضافة إلى السعي نحو تبني سياسات تتواءم وتقديم خدمة تأمينية متميزة. وكذلك العمل على إدامة الاتصال والتواصل مع الجمهور الواسع من ملتقي خدمات المؤسسة واستمرار العمل مع الشركاء سواءً كانت الهيئات المحلية أو المؤسسات والهيئات العربية والإقليمية والدولية وذلك لتطوير إستراتيجيات العمل وضمان تقديم أفضل الخدمات، والتركيز على أهمية حلق الوعي التأميني من خلال برامج التوعية المختلفة الموجهة إلى كافة القطاعات.

لقد كان العام 2011 مليئاً بالأحداث والتطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتسارعة التي أضافت تحدياً كبيراً على كاهل الاقتصاد الأردني بشكل عام والمؤسسة بشكل خاص، وانعكست بشكل ملموس على الواقع الاجتماعي في المملكة. وفي ظل هذا النوع من التغيرات، تقوم مؤسسات الحماية الاجتماعية – ومن أهمها مؤسسات التأمينات الاجتماعية – بأداء دور أساسى في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي المطلوب الذي بدوره أوجد بعدها جديداً للتحدي. فعمليات الإصلاح التي ترجمت في قانون الضمان الاجتماعي تعد استباقاً للتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حصلت، حيث سمح القانون بمذلة الحماية الاجتماعية للفئات كانت مستثنية، والتوسع في تقديم المنافع للفئات الأكثر حاجة، وتقدم برامج حماية اجتماعية جديدة. وفي الوقت نفسه، استمرت المؤسسة بأداء أعمالها المختلفة، سواءً من خلال تقديم الرواتب التقاعدية بجميع أنواعها، والتعويضات المستحقة للمؤمن عليهم، وكذلك، الاستمرار بأعمال المؤسسة الأخرى، مثل: شمول المنشآت والأفراد، وتحصيل الإيرادات التأمينية بالرغم من التحديات الكبيرة التي نشأت نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية المحيطة بالمملكة.

ونتيجة لذلك، ها هو عام جديد آخر حافل بالإنجازات انقضى من عمر المؤسسة المديد مع بصمة جديدة تتحققها المؤسسة، فقد شهد العام 2011 استكمال مراحل العمل بمشروع "توسيعة الشمول بالضمان الاجتماعي"، الذي يعتبر إضافة نوعية للحماية الاجتماعية، وذلك بوصول رحلة هذا المشروع إلى محطتها الأخيرة، في محافظة العاصمة والزرقاء، حيث تم البدء بتوفير بطاء التأميني للمنشآت التي يعمل فيها شخص فأكثر اعتباراً من بداية أيار 2011، مما أدى إلى ارتفاع أعداد المشتركين بنسبة تصل إلى حوالي (8.5%) عن العام 2010. فقد وصل عدد المؤمن عليهم الفعالين إلى اعتاب المليون، أي ما يقارب (956) ألف مؤمن عليه فعال، منهم حوالي (58) ألف مؤمن عليه فعال مناسب بشكل اختياري، وكذلك ارتفع عدد المنشآت المشمولة بالضمان ليبلغ حوالي (46) ألف منشأة يعمل فيها شخص فأكثر مع نهاية عام 2011، وبنسبة نمو بلغت حوالي (65.7%) عن العام 2010. ونتيجة لذلك: أصبح حوالي سدس سكان المملكة مشمولين ببطاء الحماية الاجتماعية، من خلال البرامج التأمينية الاجتماعية التي تقدمها المؤسسة للمؤمن عليهم الفعالين، وحوالي خمس سكان المملكة منضوين بمذلة الضمان الاجتماعي كمؤمن عليهم، ومتقاعدين، وورثة مستحقين، وذلك عند الأخذ بعين الاعتبار عدد سكان المملكة المقدر لعام 2011. هذا وقد بلغت عدد الرواتب التقاعدية التي تقدمها المؤسسة بشكل تراكمي خلال العام 2011 أكثر من (135) ألف راتب تقاعدي، كما قدمت أكثر من (70) ألف راتب للورثة المستحقين، وأكثر من (20) ألف تعويض دفعة واحدة، وصرفت تعويضات إصابات العمل لأكثر من (12) ألف شخص، وقد بلغت قيمة النفقات التأمينية حوالي (493) مليون دينار مع نهاية العام 2011، رافقها انخفاض للنفقات الإدارية وبنسبة بلغت (1.9%) نتيجة الإدارة الكفؤة للنظام التأميني وحرصها على موارد المؤسسة.

وفيما يخص مشاريع المؤسسة المختلفة، لا زال العمل مستمراً بمشروع "سفير الضمان الاجتماعي"، وذلك لتعزيز التواصل مع المغتربين الأردنيين العاملين في بلدان الاغتراب، ولاسيما دول الخليج العربي، لتسهيل شمولهم اختيارياً بمظلة الضمان الاجتماعي. وفي إطار حرصها على تقديم برامج تأمينية ترقى بمستوى الحماية الاجتماعية المقدم للمجتمع، بدأ المؤسسة اعتباراً من أيلول 2011 في تطبيق تأميني التعطل عن العمل والأمومة، حيث يُعدُّ البدء بتطبيق هذين التأمينين إضافة نوعية لقطاع الحماية الاجتماعية في المملكة بشكل عام، إذ سيساهم تقديم تأمين التعطل عن العمل في إضافة مرونة سوق العمل، وتقديم حماية للمؤمن عليهم من المخاطر الاجتماعية المرتبطة على انقطاع الدخل. وأما تأمين الأمومة فسوف يسهم في تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل ويضمن لها الاستقرار الوظيفي في القطاعات الاقتصادية كافة. ومن المؤشرات الأولية لتأمين التعطل عن العمل، بلوغ عدد المؤمن عليهم الذين تقدمو بطلبات الحصول على بدل التعطل عن العمل (344) مؤمناً عليه، استحق منهم (184) مؤمناً<sup>1</sup> عليه، وأما فيما يتعلق بتأمين الأمومة فإنه من المتوقع أن تبدأ المؤسسة بتلقي طلبات الاستفادة من المزايا التي يقدمها هذا التأمين خلال النصف الثاني من عام 2012.

ونظراً لأهمية وجود خارطة طريق واضحة المعالم، وخطط عمل تنفيذية، وسياسات فعالة، وإستراتيجيات مرنة تهتمي المؤسسة بها خلال الأعوام القادمة، أقرت المؤسسة خطتها الإستراتيجية للفترة (2012-2016)، بوصفها وثيقة إستراتيجية ديناميكية تأخذ بعين الاعتبار التغيرات والظروف الداخلية والخارجية المحيطة بالمؤسسة، والفرص والتحديات المختلفة. فقد تبنت المؤسسة سبعة أهداف إستراتيجية تمثلت في: (1) ضمان استدامة النظام التأميني. (2) مد مظلة الحماية الاجتماعية. (3) الحد من التهرب التأميني. (4) دعم عمليات المؤسسة الرئيسية وسائل اتخاذ القرار. (5) تعزيز ثقافة موجهة نحو الأداء. (6) تطوير موارد بشرية منتظمة ومحفزة ذات مهارة عالية. (7) نشر الوعي التأميني وترسيخ الثقة بالمؤسسة وتطوير وتحسين مستوى الخدمات المقدمة. (8) دعم تكامل سياسات الحماية الاجتماعية على المستوى الوطني. ومن المؤمل أن تبدأ المؤسسة بتطبيق وتنفيذ ما ورد في هذه الوثيقة بأسلوب منهجي يضمن حسن تطبيق وتنفيذ ما جاء فيها باستخدام أفضل الوسائل الحديثة في المتابعة وقياس الأداء.

وحرصاً على أهمية نشر الوعي التأميني، واصلت المؤسسة خلال العام 2011 جهودها الإعلامي الرامي إلى إيصال رسالة المؤسسة المتمثلة بتحقيق احتياجات المؤمن عليهم والمتناه، وبما يسهم في تحقيق الأمن الاجتماعي والتنمية الاقتصادية. وذلك من خلال الاستمرار في برامج التوعية التأمينية حول إصلاحات قانون الضمان الاجتماعي المؤقت رقم (7) لسنة 2010. ومشاريع المؤسسة المختلفة التي انبثقت عنه، مثل؛ شمول فئات جديدة، وأهمية السلامة والصحة المهنية في مكان العمل، وربط الرواتب التقاعدية بالتضخم، وتعزيز الحماية الاجتماعية. وقد تم ذلك عبر تنفيذ محاضرات النوعية المتعددة من خلال اللجان الإعلامية في فروع المؤسسة، ومتابعة ما يستجد في الجوانب المتعلقة بالضمان، بالإضافة إلى نشر الرسائل التوعوية، والتواصل مع وسائل الإعلام المتعددة حول الضمان الاجتماعي. وبناءً على ذلك؛ انخفضت أعداد المتقاعدين الجدد؛ نتيجة للإصلاحات التي شهدتها قانون الضمان الاجتماعي، كما انخفضت أعداد إصابات العمل، وتعويضات الدفعية الواحدة، استجابةً لأعمال المؤسسة وبرامجها في مجال نشر الوعي التأميني.

وختاماً، أمل أن تكون محتويات هذا التقرير قد سلطت الضوء على إنجازات المؤسسة في جميع النواحي والجوانب التي تصبو المؤسسة إلى تحقيقها، فالمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي أصبحت من أهم مكونات قطاع الحماية الاجتماعية، وفي الوقت ذاته ركن أساسى للتنمية الاقتصادية في المملكة. وهنا لا يسعني إلا أن أقدم بجزيل الشكر لمعالي رئيس مجلس الإدارة وأصحاب العطوفة وأعضاء المجلس على مساهمتهم في تطوير السياسات الرامية إلى تحقيق الإنجازات، وأود أن أخص بالشكر والثناء والتقدير العاملين في المؤسسة الذين وصلوا وارتقا بمؤسساتهم إلى هذا المستوى من الإنجاز، ترجمة لرؤى وفكر حادي الركب صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين -حفظه الله- في تعزيز بناء دولة المؤسسات، لتلبية طموحات واحتياجات الوطن والمواطن، ومواكبة مستجدات وتحديات ومتطلبات التطور في الميادين كافة.

## د. معن النسور المدير العام

## مجلس الإدارة

### رئيس مجلس الإدارة / وزير العمل

معالي السيد سمير سعيد مراد      لغاية 31/11/2011  
معالي الدكتور محمود الكفاوين      من 17/10/2011 إلى 9/2/2011  
معالي الدكتور ماهر الواكد      من 24/10/2011

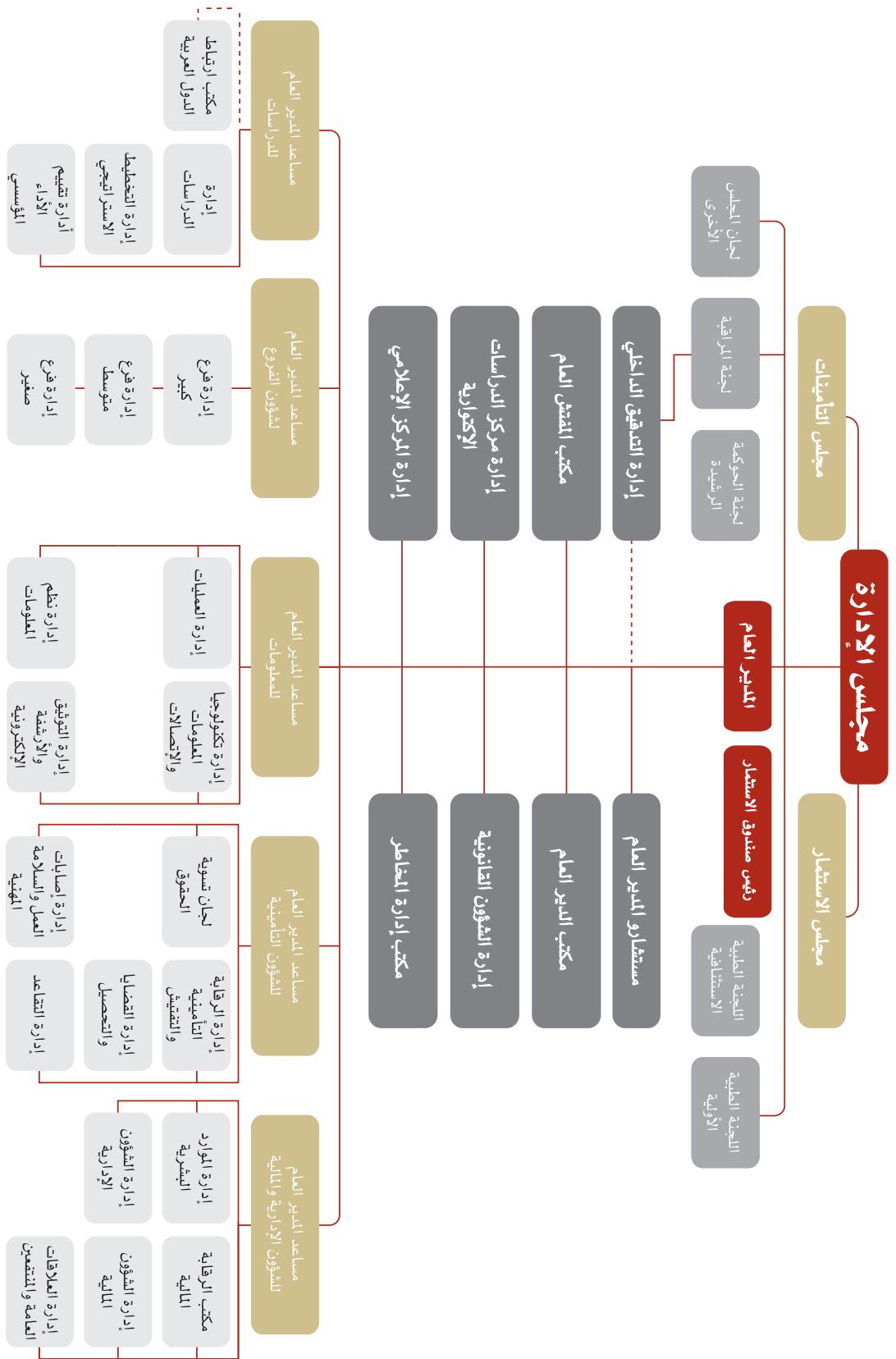
### المدير العام / نائب الرئيس

عطوفة الدكتور معن النسور

### الأعضاء

1	أمين عام وزارة العمل	عطوفة السيد مازن عودة      لغاية 7/6/2011
2	أمين عام وزارة الصحة	عطوفة الدكتور ضيف الله اللوزي
3	نائب محافظ البنك المركزي	عطوفة السيدة خلود السقاف
4	أمين عام وزارة المالية	عطوفة الدكتور عز الدين كناكرية
5	رئيس صندوق الاستثمار	عطوفة الدكتور ياسر العدوان      من 1/5/2011
6	ممثلو الاتحاد العام لنقابات العمال	سعادة السيد مازن العايبة سعادة السيد بلال ملكاوي      لغاية 23/5/2011 سعادة السيد خالد الفناطسة سعادة السيد أحمد أبو خضرة سعادة الشيخ إبراهيم أبو رحمة      من 24/5/2011
7	ممثلو غرفة صناعة الأردن	سعادة السيد زياد الحمصي      لغاية 31/7/2011 سعادة السيد محمد أرسلان سعادة السيد غالب الصغير      من 21/8/2011 سعادة السيد علاء الدين ديرانية سعادة السيد عبدالله صلاح
8	ممثلو غرفة تجارة الأردن	

# الهيكل التنظيمي للمؤسسة



## رؤيتنا

ضمان اجتماعي شامل يتسم بالريادة في الخدمة والحماية والاستدامة ويسهم في دفع عجلة التنمية في المملكة.

## رسالتنا

مؤسسة وطنية تطبق نظاماً تأمينياً تكافلياً قائماً على الشراكة مع الجهات ذات العلاقة وينسجم مع احتياجات المؤمن عليهم والمنشآت ويسهم في تحقيق الأمن الاجتماعي والتنمية الاقتصادية للمملكة.

## قيمنا الجوهرية

**الخدمة المتميزة :** نعمل بشكل دؤوب لخدمة جمهورنا من مشتركين ومتقاعدين ومنشآت وأفراد مجتمع يتميز وريادة.

**الشفافية :** نفصح عن أعمالنا وإنجازاتنا وحقوق مشتركينا، ونحرص على تقديمها للمجتمع بمصداقية ووضوح.

**المساءلة :** ملتزمون بتطبيق قواعد الحكومة الرشيدة، والتقيايم بأعمالنا ومهامنا بكفاءة وشعور عالي بالمسؤولية.

**احترام :** احترامنا لجمهورنا جزء من احترامنا لبعضنا بعضاً، وتفهمنا دورنا ومسؤولياتنا.

**روح الفريق :** نمدّ أيدينا للتعاون المخلص والدؤوب مع كل شركائنا، ونعمل بروح الفريق لخدمة الإنسان والوطن.

**المبادرة والإبداع :** نسعى دائماً إلى التطوير والابتكار، ونشجّع الأفكار الإبداعية الراامية إلى تحسين أعمالنا وتطويرها.

**العدالة :** نسعى دائماً إلى تحقيق العدالة والمساواة للموظفين ومتلقي الخدمة.



# المؤشرات الاقتصادية والديموغرافية

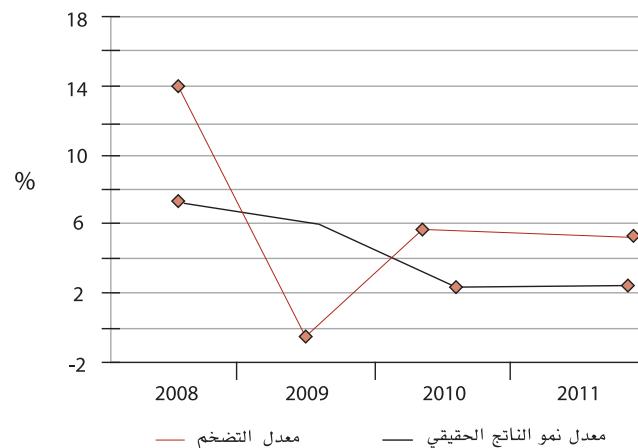


## أولاً: مؤشرات الاقتصاد الأردني

واجه الاقتصاد الأردني في عام 2011 جملة من التحديات التي كانت في معظمها امتداداً لأعوام سابقة مثل تباطؤ النمو الاقتصادي الذي تأثر بتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية والعجز في الموازنة وارتفاع حجم المديونية ومعدلات التضخم بسبب الارتفاع المضطرب في أسعار المحروقات وزيادة أسعار السلع الأساسية عالمياً، بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية الإقليمية التي أحاطت بالمنطقة العربية وإنعكاساتها على الاقتصاد الأردني وما سببته من ضغوطات على موازنة الدولة لتلبية المطالبات الشعبية، إلا أن الاقتصاد الأردني استطاع المحافظة على استقرار جيد في معظم مؤشراته الرئيسية ومنها:

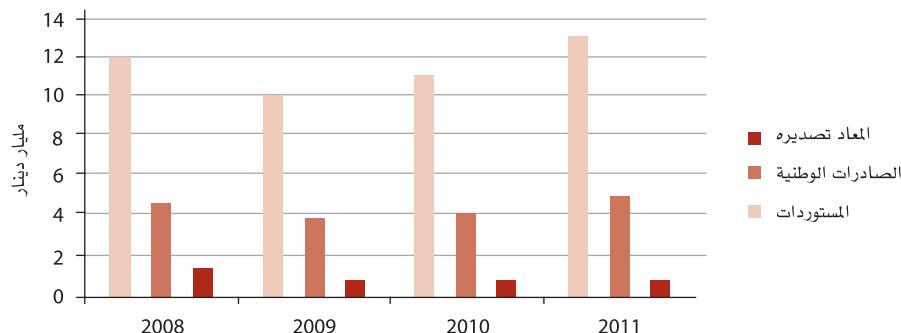
- ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من (18,762) مليون دينار في عام 2010 إلى (20,476) مليون دينار في عام 2011، وبمعدل نمو بلغ (9.0%).
- ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من (9,985) مليون في عام 2010 إلى (10,244) مليون في عام 2011، وبمعدل نمو بلغ (2.6%).
- الحفاظ على مستويات معتدلة في المستوى العام للأسعار بحيث انخفض معدل التضخم السنوي للعام ذاته ليبلغ (4.4%) مقارنة مع عام 2010 الذي وصل فيه إلى (6.5%).

شكل رقم (1)  
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل التضخم للفترة (2008-2011)



- ارتفاع عجز الحساب الجاري ليصل إلى (10.0%) من إجمالي الناتج المحلي.
- انخفاض الاحتياطيات الأجنبية بنسبة (14.1%) لتصل في نهاية العام إلى (7,452) مليون دينار مقترباً بانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر الذي بلغ (1,043) مليون دينار في عام 2011 وبنسبة انخفاض بلغت (11.0%) مقارنة مع عام 2010.
- بلغت قيمة الصادرات الوطنية لعام 2011 حوالي (4,780) مليون دينار بارتفاع بلغت نسبته (13.4%) مقارنة بقيمتها عام 2010، وبلغت قيمة المعاد تصديره (874.1) مليون دينار للعام ذاته بارتفاع بلغت نسبته (13%) مقارنة مع عام 2010.
- بلغت قيمة المستورادات الوطنية لعام 2011 حوالي (11,549) مليون دينار بارتفاع بلغت نسبته (17.7%) مقارنة بقيمتها عام 2010.
- سجل الميزان التجاري عجزاً خلال عام 2011 بما مقداره (7,339.9) مليون دينار وبذلك يكون العجز قد ارتفع بنسبة مقدارها (21.1%) مقارنة مع عام 2010.
- ارتفع صافي الدين العام مشكلاماً ما نسبته (65.4%) من إجمالي الناتج المحلي خلال عام 2011.
- الحفاظ على ربط سعر صرف الدينار الأردني بالدولار الأمريكي ليكون بمثابة الركيزة الداعمة للاستقرار النقدي.

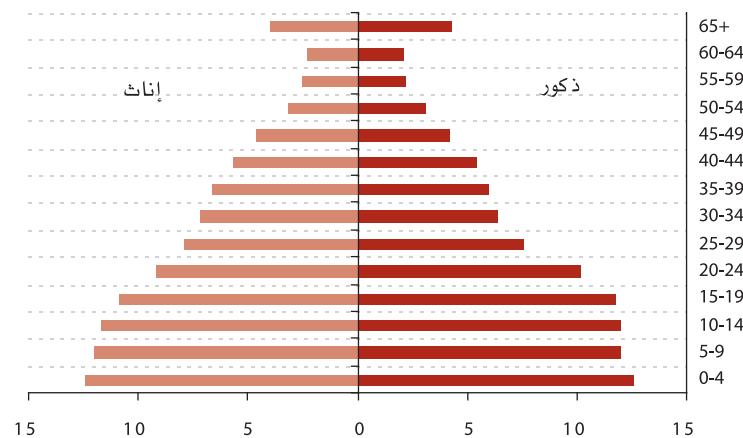
شكل رقم (2)  
التجارة الخارجية للفترة (2008-2011)



## ثانياً: المؤشرات الديموغرافية الإحصاءات السكانية:

- ارتفاع عدد سكان المملكة المقدر من (6.113) مليون نسمة عام 2010 إلى (6.249) مليون نسمة عام 2011 وبمعدل نمو سنوي بلغ (%2.2).
- تركز أغلب سكان المملكة في محافظة العاصمة وبنسبة (38.7%) من إجمالي عدد السكان، تلتها كل من محافظة إربد والزرقاء وبنسبة (17.8%) و(14.9%) على التوالي، أما أقل نسبة للسكان فجاءت في محافظة الطفيلة وبنسبة (1.4%) وكذلك محافظة معان وبنسبة (1.9%).
- جاءت أغلبية السكان في الفئة العمرية (15-50) عاماً وبما نسبته (52.8%) من إجمالي عدد السكان، أما نسبة السكان الذين كانت أعمارهم أقل من 15 عاماً فكانت (%37.3).

شكل رقم (3)  
التوزيع النسبي للسكان لعام 2011

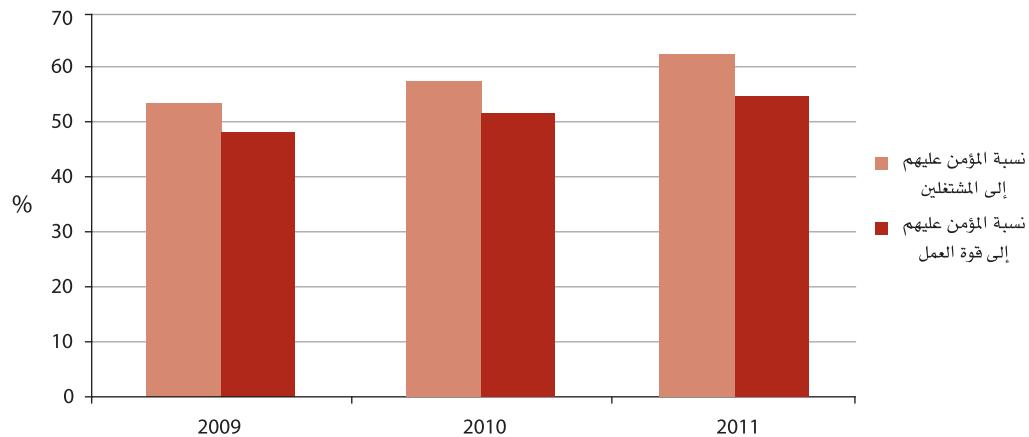


## إحصاءات قوة العمل:

- ارتفع معدل البطالة من (12.5%) عام 2010 إلى (12.9%) عام 2011، حيث بلغ عددهم (185) ألف متعطل عن العمل.
- جاءت أعلى نسبة للمتعطلين عن العمل للذين قل مستواهم التعليمي عن الثانوية العامة حيث بلغت (%46.2)، يليها المتعطلون الذين يحملون درجة بكالوريوس فأعلى بنسبة (%34.1).
- قدّر عدد المشغلين الأردنيين في سوق العمل في عام 2011 حوالي (1.250) مليون عامل مقارنة مع (1.236) مليون عامل عام 2010 وبنسبة نمو بلغت (%1.1).

- بلغ عدد العمالية الوافدة في سوق العمل الأردني الحاصلة على تصاريح من وزارة العمل (280) ألف عامل وافد في عام 2011 مقارنة مع (298) ألف عامل وافد في عام 2010.
- انخفض عدد المشتغلين الأردنيين وغير الأردنيين من (1.534) مليون عامل في عام 2010 إلى (1.531) مليون عامل في نهاية عام 2011، أما بالنسبة لـإجمالي قوة العمل (مشتغلين ومتغطلين)، فقد ارتفعت من (1.710) مليون شخص في عام 2010 إلى (1.716) مليون شخص في عام 2011.
- بلغت نسبة المشمولين بمظلة الضمان الاجتماعي (%62.4) من المشتغلين عام 2011 مقارنة مع (%57.4) عام 2010، بينما بلغت هذه النسبة من قوة العمل في المملكة حوالي (%55.7) عام 2011 مقارنة مع (%51.5) عام 2010.

شكل رقم (4)  
نسبة المؤمن عليهم إلى المشتغلين وقوة العمل للفترة 2009-2011



- بلغت نسبة المؤمن عليهم الأردنيين المشمولين في الضمان الاجتماعي حوالي (%54.5) من إجمالي المشتغلين (أردنيين وغير أردنيين) وحوالي (%66.7) من المشتغلين الأردنيين، في حين بلغت نسبة المؤمن عليهم غير الأردنيين المشمولين بالضمان الاجتماعي حوالي (%7.9) من إجمالي المشتغلين وحوالي (%43.4) من المشتغلين غير الأردنيين.